غرفة فض المنازعات
في المحكمة الدولية لقانون البحار

دكتوراه

صفاء رضا راشد

دكتوراه القانون الدولي العام – كلية الحقوق- جامعة طنطا

المخلص:

تفصل المحكمة الدولية لقانون البحار في القضايا المعروضة أمامها بكامل هيئتها، إلا أن هناك مسائل تتعلق بحسن سير عمل المحكمة حيث يتوجب الفصل في القضايا بسرعة وبواسطة أكثر القضاة تخصصاً، لذلك تم اللجوء إلى إنشاء غرف تابعة للمحكمة بعضها دائمة والأخرى مؤقتة تتولى كل واحدة منها الفصل في طائفة محددة من المنازعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولا يقصد من ذلك أن تكون هذه الغرف بديلة عن المحكمة الأم، بل هي غرف تابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار.

Abstract:

The International Court of Law decides in its various aspects and its structure, but there are cases related to the proper conduct of administrative work, where the decision is made quickly and by more than one specialized judge. Therefore, sub-chambers of the court were established, some of which are temporary, each of which is responsible for deciding a specific group of disputes related to the interpretation or application of a legal law. This does not mean that these sections are from the International Criminal Court, but rather they are chambers affiliated with the International Court of Law.

مقدمة

يعتبر البحر مصدرا للحياة ولا حاجة إلى إثبات أهميته الحيوية للدول والأفراد والجماعات، ولا شك أن القانون الدولي للبحار يشغل حيزا كبيرا من اهتمام العالم⁽¹⁾، واستعمال البحر من قبل الدول بشكل مستمر قد يثير الكثير من النزاعات بين الأشخاص المستعملة لهذا المجال الحيوي، الأمر الذي يستدعي الفصل فيها⁽²⁾، وعليه أنشئت المحكمة الدولية لقانون البحار سنة 1982، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 أبريل 1982، وفتح باب التوقيع عليها في 10 ديسمبر 1982 في مونتيجوباي «جامايكا»، وقد تضمن المرفق السادس لهذه الاتفاقية النظام الأساسي للمحكمة الدولية لقانون البحار والمتضمن لإحدى وأربعين مادة، وتعمل هذه المحكمة وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والنظام الأساسي للمحكمة، وهي تتولي الفصل في المنازعات الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي للبحار، وهي شخصا قانونيا دوليا يتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء فيها.

وجدير بالذكر أن أهم الأسباب التي ساهمت في إنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار، هي رغبة الدول في عرض نزاعاتها على محكمة تحظى فيها بتمثيل عادل، إضافة إلى رغبتها في إقامة نظام تسوية إلزامي لمنازعات تمس بمصالحها الحيوية، فالمحكمة الدولية لقانون البحار تعتبر من أهم الوسائل والطرق السلمية التي نصت عليها أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، حيث نصت المادة (287) منها بأنه تكون الدولة عند توقيعها أو تصديقها على هذه الاتفاقية أو انضمامها إليها أو بعد ذلك، حرة في أن تختار، بواسطة إعلان مكتوب واحد أو أكثر من الوسائل التالية لتسوية المنازعات المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، وتتمثل تلك الوسائل في : محكمة العدل الدولية، محكمة تحكيم مشكلة وفقا للمرفق السابع، محكمة تحكيم خاص مشكلة وفقا للمرفق الثامن لفئة أو أكثر من فئات المنازعات المحددة فيه أو المحكمة الدولية لقانون البحار المنشأة وفقا للمرفق السادس، وتعتبر هذه الأخيرة إضافة جديدة للقضاء الدولي المتخصص³.

(1) د. محمد طلعت الغنيمي، القانون الدولي البحري في أبعاده الجديدة، منشأة المعارف، 1975، ص 11.

(2) د. أحمد أبو الوفاء، القانون الدولي للبحار (على ضوء المحاكم الدولية و الوطنية وسلوك الدول واتفاقية 1982)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 2006، ص3.

³ - تنص المادة 1/287 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على : " تكون الدولة، عند توقيعها أو تصديقها على هذه الاتفاقية أو انضمامها إليها أو في أي وقت بعد ذلك، حرة في أن تختار، بواسطة إعلان مكتوب واحدة أو أكثر من الوسائل التالية لتسوية المنازعات المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها :

(أ)- المحكمة الدولية لقانون البحار المنشأة وفقا للمرفق السادس؛

(ب)- محكمة العدل الدولية؛

(ج)- محكمة تحكيم مشكلة وفقا للمرفق السابع؛

(د) - محكمة تحكيم خاص، مشكلة وفقا للمرفق الثامن لفئة أو أكثر من فئات المنازعات المحددة فيه. للاطلاع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 على الموقع التالي :

https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos - تاريخ الزيارة الثلاثاء 4-

مارس 2025.

وفيما يخص مسألة اختصاص المحكمة، والذي نقصد بها أن الدعوى المرفوعة أمامها، تدخل ضمن إطار الدعوى التي يجوز لها النظر فيها أم لا، نجد المادة 287 من الاتفاقية سالفة الذكر قد وضعت القواعد العامة للاختصاص لجميع الهيئات القضائية التي منحتها حق النظر في المنازعات المتعلقة بتفسيرها أو تطبيقها، كما تطرقت المادة لاختصاص غرفة منازعات قاع البحار، التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار؛ ولكي ينعقد الاختصاص لأية هيئة قضائية مختارة يجب الامتثال أولاً لأحكام المادة 282 من الاتفاقية والتي تنص على عدم وجود التزام يقضي باللجوء إلى وسيلة قضائية أخرى، وكذلك تطبيق نص المادة 295 من ذات الاتفاقية والقاضي إعمال قاعدة استنفاد الطرق القانونية الداخلية وفقاً لما يقضي به القانون.

ولا شك في أهمية الدور الذي تقوم به غرف تسوية المنازعات في المحكمة الدولية لقانون البحار، حيث يعتبر أمراً له مميزات متعددة أهمها منح المتنازعين ميزة تسوية نزاعهم بواسطة أكثر قضاة المحكمة تخصصاً في موضوع النزاع، ومنحهم أحياناً ميزة اختيار قضاة الغرفة، وذلك علاوة على أن تشكيل الغرفة من عدد محدود من القضاة من شأنه المساهمة في سرعة الفصل في النزاعات.

- أهمية البحث:

تظهر أهمية موضوع البحث في ناحيتين:

فمن الناحية العملية تحظى المحكمة الدولية لقانون البحار بمكانة مميزة في مجال الوسائل السلمية للتسوية القضائية للمنازعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، فمعظم منازعات البحار تدور حول خرق وعدم احترام أحكام هذه الاتفاقية. أما بخصوص الأهمية العلمية، فأغلب منازعات قانون البحار منازعات علمية وفنية، الأمر الذي يتطلب تسويتها بوسائل خاصة تنسجم وطبيعتها، وفي هذا الخصوص حرصت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 على بيان كيفية التعامل مع هذه المنازعات من قبل هذه الجهة القضائية المختصة التي يختارها الأطراف لفض النزاع القائم بينهم، ولا شك أن وجود غرف تسوية النزاعات يبرز مبدأ التخصص، فهناك بعض القضايا التي يتوجب سرعة الفصل فيها وتحتاج إلى قضاة أكثر تخصصاً من غيرهم للفصل في النزاع.

- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي أهمها:

- توضيح غرفة فض المنازعات في المحكمة الدولية لقانون البحار كجهة قضائية دولية مختصة بالفصل في منازعات البحار.

- إبراز دور غرفة فض المنازعات في المحكمة الدولية لقانون البحار في تسوية منازعات البحار.

- الإجراءات المتبعة في غرف فض المنازعات للفصل في النزاعات المتعلقة بالبحار.

- إشكالية البحث:

تثور مشكلة البحث حول ما هو دور غرفة فض المنازعات في المحكمة الدولية لقانون البحار كألية فعالة في حل النزاعات البحرية بين الدول، وما هي التحديات القانونية التي تواجه عملها؟

- تساؤلات البحث:

ما هو مفهوم غرفة فض المنازعات في المحكمة الدولية لقانون البحار؟

ما هي طرق إنشاء غرفة فض المنازعات في المحكمة الدولية لقانون البحار؟

ماهي اختصاصات غرف فض المنازعات في المحكمة الدولية لقانون البحار؟

ما الإجراءات المتبعة للفصل في النزاع أمام غرفة فض المنازعات؟

- منهجية البحث:

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج تتمثل في المنهج التحليلي وذلك بتحليل نصوص الاتفاقية ولائحة المحكمة، وقراءة مضامين هذه النصوص، وأهم ما جاءت به في مجال التسوية القضائية المتعلقة بتفسير أو تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والمنهج الوصفي لتوضيح مختلف الجوانب التنظيمية لغرف فض المنازعات للمحكمة الدولية لقانون البحار، و المنهج التاريخي وذلك للإلمام بنشأة الغرف في المحكمة الدولية لقانون البحار.

- الدراسات السابقة :

الدكتور/ محمد صافي يوسف، المحكمة الدولية لقانون البحار "دراسة تحليلية" للجوانب التنظيمية والوظيفية للمحكمة ولأهم الأحكام القضائية الصادرة عنها، دار النهضة العربية، 2003. وقد هدفت هذه الدراسة إلى:

1- بيان دور المحكمة الدولية لقانون البحار في تسوية المنازعات الدولية المتعلقة بالبحار.

2- الإلمام بمختلف الجوانب النظرية والعملية المتعلقة بالمحكمة الدولية لقانون البحار، وتقدير هذه الوسيلة من مزايا وعيوب.

تناول الجوانب التنظيمية والوظيفية للمحكمة الدولية لقانون البحار. اما موضوع بحثنا سيقتر على توضيح دور غرفة تسوية المنازعات بالمحكمة الدولية لقانون البحار، بالتالي سيكون أكثر تخصصا من هذه الدراسة التي كانت أكثر شمول لمحكمة قانون البحار .

- خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم غرفة فض المنازعات في المحكمة الدولية لقانون البحار.

المطلب الأول: تعريف غرفة فض المنازعات.

المطلب الثاني: طرق إنشاء غرف فض المنازعات وتشكيلها.

المبحث الثاني: اختصاصات غرف فض المنازعات في المحكمة الدولية لقانون البحار.

المطلب الأول: غرفة تسوية منازعات قاع البحار.

المطلب الثاني: الغرف الدائمة الأخرى لتسوية النزاعات.

الكلمات المفتاحية:

غرف فض المنازعات- المحكمة الدولية لقانون البحار- فض المنازعات البحرية.

المبحث الأول

مفهوم غرفة فض المنازعات في المحكمة الدولية لقانون البحار

تمهيد وتقسيم:

تُعد المحكمة الدولية لقانون البحار إضافة جديدة للقضاء الدولي المتخصص وهي إحدى الطرق والوسائل السلمية التي تضمنتها أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982⁽¹⁾، حيث أنها تتولى البت في المنازعات الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي للبحار، وهي شخص قانوني دولي يتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء فيها، حيث أنها تمارس وظائفها بواسطة مجموعة من الأجهزة التي تشكل الهيكل الداخلي للمحكمة، وعليه نقسم المبحث إلى مطلبين، الأول يتناول تعريف غرفة فض المنازعات، والثاني يتناول طرق إنشاء الغرف وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

تعريف غرفة فض المنازعات

النزاع الدولي هو خلاف حول مسألة قانونية كتفسير نص في معاهدة دولية، أو واقعية كالخلاف حول تعيين الحدود، ويتمثل في تناقض أو تعارض في الآراء القانونية أو المصالح بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي⁽²⁾، وحتى نعرف غرفة فض المنازعات ينبغي أولاً تعريف المحكمة الدولية لقانون البحار، وذلك على النحو الآتي:

1- تعريف المحكمة الدولية لقانون البحار:

المحكمة الدولية لقانون البحار هي "جهاز من أجهزة القضاء الدولي ذات الاختصاص المحدود، وتعتبر أقل تخصصاً وأضيق نطاقاً بالمقارنة مع الأجهزة القضائية الدولية التي يمكنها النظر في جميع الخلافات المتعلقة بالبحار، ويعود ذلك إما لأن مراجعتها مقتصرة على عدد محدود من الدول وإما لأنها لا تستطيع النظر إلا في نماذج معينة من المنازعات"⁽³⁾.

كما تعرف أيضاً بأنها "هيئة قضائية مستقلة أنشئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 وهي وسيلة من وسائل تسوية المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق هذه الاتفاقية".

وجدير بالذكر أن إنشاء المحكمة شكل نجاحاً مهماً في المجتمع الدولي، وإضافة إلى القضاء الدولي، ذلك أن المحكمة هيئة قضائية دولية دائمة ومتخصصة، وهي جزء لا يتجزأ

(1) Jillaine Seymour, The International Tribunal for the Law of the Sea, Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol. 13: Iss. 1, Article 1, p3.

(2) د. عبدالكريم عوض خليفة، القانون الدولي للبحار، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص 168.

(3) د. هاشمي حسن، الإطار القانوني للمحكمة الدولية لقانون البحار، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 16، 2017، ص 285.

من القانون الدولي العام (1)، مخولة بالفصل في منازعات البحار والمحيطات وباطن أراضيها فقط فهي غير منوطة بغيرها، وبالتالي يؤدي هذا التخصص إلى سرعة إنجاز المنازعات التي تعرض على المحكمة ودقة الأحكام، وهو ما يؤدي إلى ارتضاء أطراف النزاع بالحكم دون التشكيك فيه (2).

وجدير بالذكر أن الدول الساحلية تتعرض إلى العديد من النزاعات التي تؤثر على سيادتها وولايتها القانونية على المناطق البحرية، وذلك فيما يتعلق باستثمار الثروات الطبيعية (3)، مثل البترول والغاز وغيرها من الثروات البحرية، وصيد الأسماك، وكذلك فيما يتعلق بالاستخدامات البحرية الأخرى (4)، فكان لا بد من وجود محكمة متخصصة تلجأ إليها الدول للفصل في هذه النزاعات (5).

2- تعريف غرفة فض المنازعات في المحكمة الدولية لقانون البحار:

القاعدة هي أن المحكمة الدولية لقانون البحار تتشابه مع محكمة العدل الدولية، حيث تجلس بكامل هيئتها عند نظر قضية ما على أن النظام الأساسي للمحكمة أتاح للدول فرصة عرض منازعاتها القانونية على المحكمة للفصل فيها بواسطة هيئة تتشكل من عدد محدد من القضاة يختارون من بين أعضاء المحكمة الواحد والعشرون، وأطلق على هذه الهيئة المتفرعة عن المحكمة باسم غرفة (6)، وتتولى هذه الغرف الفصل في طائفة محددة من المنازعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق أحكام اتفاقية قانون البحار (7).

وينبغي الإشارة إلى أنه لا يقصد من ذلك أن هذه الغرف تمثل محاكم بديلة عن المحكمة الأم، بل هي غرف تابعة لها قد تكون مؤقتة و ينتهي عملها بمجرد الفصل في القضية المعروضة أمامها أو دائمة مخصصة للنظر في بعض المنازعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق أحكام الاتفاقية (8).

وجدير بالذكر أنه هناك العديد من التصنيفات لدراسة غرف فض النزاعات لهذه المحكمة، ولكننا نفضل بحثها من حيث مدى دوامها واستمرارها، وتنقسم إلى غرف مؤقتة

(1) Michael Wood, The international tribunal for the law of the sea and general international law, The international journal of marine and coastal law, vol 22, no 3 © koninklijke brill nv, 2007, P 367.

(2) د. نهى السيد مصطفى محمد، المحكمة الدولية لقانون البحار، رسالة دكتوراة، جامعة المنصورة، 2013، ص 4.

(3) د. حازم محمد عتلم، القانون الدولي الجديد للبحار والجزر العربية للبحر الأحمر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 1 و 2، السنة 22، 1990، ص 1.

(4) د. عبدالكريم عوض خليفة، القانون الدولي للبحار، مرجع سابق، ص 167.

(5) د. حسين بن عطية الزهراني، تطور أنظمة المناطق البحرية للمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد بالرياض، 2013، ص 4.

(6) د. أحمد أبو الوفاء، القانون الدولي للبحار، المرجع السابق، ص 41.

(7) د. الخير قشي، غرف محكمة العدل الدولية ومدى ملائمتها كبديل مؤقت لمحكمة العدل الدولية، دار النهضة العربية، 1999، ص 5.

(8) د. محمد صافي يوسف، المحكمة الدولية لقانون البحار، دار النهضة العربية، 2003، ص 65.

تشكل للنظر في نزاع معين معروض على المحكمة وتنتهي بمجرد فصلها فيه، وغرف دائمة تشكل للنظر في طوائف معينة من المنازعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق أحكام الاتفاقية.

المطلب الثاني

طرق إنشاء غرف فض المنازعات

لا تعتبر غرف فض المنازعات محاكم بديلة عن المحكمة الدولية لقانون البحار، ولكنها غرف متخصصة تابعة للمحكمة، وعليه ينبغي توضيح كيفية إنشاء هذه الغرف سواء كانت هذه الغرف مؤقتة أو دائمة، وذلك على النحو الآتي:
أولاً- إنشاء الغرف الخاصة المؤقتة:

الغرف الخاصة المؤقتة هي غرف تختص بالنظر في نزاع واحد محدد ثم ينتهي وجودها مباشرة بمجرد انتهاء النزاع الذي أنشئت من أجله⁽¹⁾، وتتولى المحكمة إنشائها في حالة إذا طلب المتنازعون منها ذلك، ولا تستطيع إنشائها من تلقاء نفسها، ولا تملك رفض إنشائها إذا طلب الأطراف منها ذلك، والخلاصة أن المحكمة لا تمارس أي سلطة تقديرية فيما يتعلق بإنشاء هذه الطائفة من الغرف الخاصة⁽²⁾.

وجدير بالذكر أن الأطراف المتنازعة إذا كانت ترغب في إنشاء غرفة خاصة مؤقتة للفصل في النزاع القائم بينهما، يجب عليها التقدم إلى المحكمة بطلب إنشاء هذه الغرفة خلال شهرين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى⁽³⁾.

وبمجرد تلقي رئيس المحكمة لمثل هذا الطلب من أحد الأطراف المتنازعة يجب عليه الاستعلام عن مدى توافق الأطراف الأخرى عليه، فإذا ما تأكد من موافقتها على إنشاء غرفة خاصة مؤقتة لنظر النزاع المعروض على المحكمة⁽⁴⁾، يتشاور رئيس المحكمة مع جميع الأطراف في شأن تشكيل الغرفة، ويحيط المحكمة علماً بنتيجة المشاورات⁽⁵⁾.

ثانياً- إنشاء الغرف الدائمة:

نصت المادة 15 / 1 من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لقانون البحار⁽⁶⁾؛ على منح المحكمة سلطة إنشاء ما تراه ضرورياً من الغرف الخاصة الدائمة للفصل في طوائف معينة من المنازعات المتعلقة بتطبيق أو تفسير الاتفاقية⁽⁷⁾.

(1) د. محمد سامي عبدالحميد، محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، 2002، ص 524.

(2) Article 15 "... 2. The Tribunal shall form a chamber for dealing with a particular dispute submitted to it if the parties so request. The composition of such a chamber shall be determined by the Tribunal with the approval of the parties".

(3) المادة 30 / 1 من لائحة المحكمة.

(4) د. حسين حنفي عمر، الحكم القضائي الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 1997، ص 169.

(5) د. محمد صافي يوسف، المحكمة الدولية لقانون البحار، المرجع السابق، ص 68.

(6) Article 15, " 1. The Tribunal may form such chambers, composed of three or more of its elected members, as it considers necessary for dealing with particular categories of disputes".

(7) عبدالعال الديبري، الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية،

2016، ص 217.

وينبغي على المحكمة تحديد طوائف المنازعات التي ستختص بنظرها، وتحديد عدد أعضائها ومدة ولايتهم وتاريخ بدء ممارسة عملهم، وكذلك تحديد الحد الأدنى اللازم حضوره من أعضاء الغرفة لصحة اجتماعاتها⁽¹⁾.

وتختار المحكمة بناء على اقتراحات مقدمة من رئيسها أعضاء الغرفة الخاصة الدائمة من بين قضاتها الواحد والعشرين على أن يؤخذ في الاعتبار في هذا الشأن ألا يقل عدد أعضاء الغرفة عن ثلاثة، وأن يُختاروا من بين قضاة المحكمة الأكثر تخصصاً وخبرة في النزاع المعروض والتي تختص الغرفة بنظرها⁽²⁾.

وطبقاً للمادة (1/29) يخول للمحكمة سلطة حل أية غرفة خاصة دائمة على أن تمنح الغرفة المقررة حلها وقتاً كافياً لإنهاء القضايا المنظورة أمامها.

وينبغي الملاحظة أن مجال تطبيق المادة 29 من لائحة المحكمة إنما يقتصر فقط على الغرف الخاصة الدائمة المنشأة وفقاً للمادة 1/15 من النظام الأساسي، فيمكن القول أن المحكمة لا تستطيع حل غرفة تسوية منازعات قاع البحار المنشأة وفقاً للمادة 3/15 منه.

(1) المادة 29/1 من لائحة المحكمة الدولية لقانون البحار.

(2) د. محمد صافي يوسف، المحكمة الدولية لقانون البحار، المرجع السابق، ص 72.

المبحث الثاني

أختصاصات غرف تسوية المنازعات في المحكمة الدولية لقانون البحار

تمهيد وتقسيم :

تحتوي المحكمة على نوعين من الغرف منها المؤقتة والأخرى دائمة، وتشكل المحكمة غرفة خاصة مؤقتة للنظر في أي نزاع معين يحال إليها إذا طلب الأطراف ذلك، وتبت في تكوين تلك الغرف بموافقة الأطراف، وينتهي وجودها بمجرد انتهاء النزاع الذي أنشئت من أجله، أما الغرف الدائمة منح النظام الأساسي للمحكمة حق إنشاء ما تراه ضروريا من هذه الغرف للفصل في طوائف معينة من النزاعات المتعلقة بتطبيق أو تفسير الاتفاقية، وعليه نتناول الغرف الدائمة التي أشنتها المحكمة في مطلبين وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: غرفة تسوية منازعات قاع البحار.

المطلب الثاني: الغرف الدائمة الأخرى لتسوية النزاعات، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

غرفة تسوية منازعات قاع البحار

غرفة منازعات قاع البحار إحدى غرف المحكمة الدولية لقانون البحار، وهي أهم هذه الغرف وذلك بسبب الأهمية الخاصة للمنازعات التي سيثيرها استغلال ثروات قاع البحار⁽¹⁾، وقد حظيت هذه الغرفة اهتمام خاص، حيث وردت اختصاصاتها تفصيلاً بالفرع الخامس من الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بينما وردت القواعد الخاصة بتكوينها بالفرع الرابع من المرفق السادس من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لقانون البحار⁽²⁾.

أولاً- تشكيل الغرفة:

تتشكل هذه الغرفة من أحد عشر عضواً تختارهم المحكمة من بين قضاتها المنتخبين، ولا تكون اجتماعات هذه الغرفة صحيحة إلا إذا حضرها سبعة على الأقل من أعضائها⁽³⁾. ويتم اختيار أعضاء الغرفة كل ثلاث سنوات ولا يمكن تجديد ولايتهم إلا مرة واحدة، وينتخب الرئيس بالإقتراع السري وبالأغلبية البسيطة رئيساً لها من بين أعضائها، ويستمر الرئيس في ممارسة وظائفه كرئيس للغرفة خلال مدة ولاية هذه الأخيرة أي ثلاث سنوات⁽⁴⁾. وجدير بالذكر أن هذه الغرفة تستطيع إنشاء غرف تابعة لها تسمى بالغرف المخصصة وتوكل لها مهمة النظر في إحدى المنازعات المحال إليها.

ثانياً- اختصاصات غرفة منازعات قاع البحار:

ولغرفة منازعات قاع البحار اختصاصين أحدهما قضائي حيث تقوم بالفصل في المنازعات المرفوعة أمام هيئتها، والثاني استشاري حيث تختص بإبداء آراء استشارية في المنازعات أو القضايا المرتبطة باستكشاف واستغلال منطقة قاع البحار الدولية⁽⁵⁾، ويتضح ذلك على النحو الآتي:

أ- الاختصاص القضائي:

حددت المادة 187 من الاتفاقية اختصاص الغرفة بنظر المنازعات التي تنشأ نتيجة استغلال تلك المنطقة، حيث قررت يكون لغرفة قاع البحار ولاية بموجب هذا الجزء والمرفقات المتصلة به في الفئات التالية من المنازعات المتعلقة بالأنشطة في المنطقة ونفصلها كما يلي:

(1) د. محمد عبدالله علي، د. زايد علي زايد الغواري، تنازع الاختصاص بين محكمة قانون البحار والمحاكم الدولية الأخرى، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة، المجلد 14، العدد 87، مارس 2024، ص 8.
(2) د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي الجديد للبحار، دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 65.
(3) المادة 35 الفقرة الأولى والسابعة من النظام الأساسي للمحكمة.
(4) المادة 35 الفقرة 3، 4 من النظام الأساسي للمحكمة.
(5) د. هاشمي حسن، الإطار القانوني للمحكمة الدولية لقانون البحار، المرجع السابق، ص 288.

1- المنازعات بين الأطراف بشأن تفسير أو تطبيق الجزء الحادي عشر من الاتفاقية والمرفقات المتصلة به.

2- المنازعات بين دولة طرف والسلطة بشأن:

- أعمال أو امتناع للسلطة أو لدولة طرف يدعى إنها انتهاك لهذا الجزء أو للمرفقات المتصلة به أو لقواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها المعتمدة وفقا لها.

- إهمال السلطة يدعى أنها تجاوز لولايتها أو إساءة لاستعمال السلطات.

3- المنازعات بين أطراف في عقد ما، سواء كانت دولا أطرافا، أو كانت السلطة أو المؤسسة، أو مؤسسات حكومية، أو أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين من الذين يحملون جنسيات الدول الأطراف أو اللذين يكون لهذه الدول أو لرعاياها سيطرة فعلية عليهم، أو عندما تزكيهم تلك الدول وذلك في النزاعات المتعلقة بالتالي:

- تفسير أو تطبيق عقد ذي صلة بالموضوع أو خطة عمل.

- الأعمال أو الامتناع لطرف في العقد تتعلق بالأنشطة في المنطقة وموجهة نحو الطرف الآخر أو تؤثر مباشرة بمصالحه المشروعة.

4- المنازعات بين السلطة ومتعاقد محتمل تكون زكته دولة طرف، بشأن رفض التعاقد أو بشأن مسألة قانونية تنشأ خلال التفاوض على العقد.

5- المنازعات بين السلطة ودولة أو مؤسسة حكومية، أو شخص طبيعي أو اعتباري تزكيه دولة طرف ويدعى فيها أن مسؤوليته تقع على السلطة كما هو منصوص عليه في المادة 22 من المرفق الثالث.

6- أي نزاع آخر ينص صراحة في هذه الاتفاقية على ولاية الغرفة بشأنه⁽¹⁾.

ولا شك أن اختصاص غرفة منازعات قاع البحار بنظر المنازعات سألقة البيان، اختصاص إلزامي، وبالتالي لا يتطلب موافقة أطراف النزاع على اختصاصها وبالتالي فإن الإجراء المنصوص عليه بالمادة 1/287 لا ينطبق على الولاية القضائية للغرفة⁽²⁾.

ب- الاختصاص الاستشاري للغرفة:

بالإضافة إلى الوظيفة القضائية التي تمارسها غرفة منازعات قاع البحار، تمارس الغرفة وظيفة استشارية وهي إصدار آراء استشارية في مسائل قانونية تتعلق بالأنشطة في المنطقة، ويقنصر الحق في طلب الآراء الاستشارية من الغرفة على جمعية ومجلس السلطة الدولية لقاع البحار، دون غيرهما⁽³⁾، حيث تنص المادة 159/10 على أنه عندما يوجه إلى الرئيس طلب كتابي يقدمه ما لا يقل عن ربع أعضاء السلطة باستصدار رأي استشاري حول ما إذا كان اقتراح معروض على الجمعية بشأن أي أمر متفقا مع هذه الاتفاقية، تطلب الجمعية

(1) المادة 187 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

(2) د. نهى السيد مصطفى محمد، المحكمة الدولية لقانون البحار، المرجع السابق، ص 92.

(3) د. حسني موسى محمود رضوان، القانون الدولي للبحار، دار الفكر والقانون، ص 208.

إلى غرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار إصدار رأي استشاري بشأنه وتؤجل التصويت على ذلك الاقتراح إلى حين تلقي الرأي الاستشاري الصادر عن الغرفة، فإذا لم يتم تلقي الرأي الاستشاري قبل الأسبوع الأخير من الدورة التي طلب فيها، تقرر الجمعية متى تجتمع للتصويت على الاقتراح المؤجل.

وتنص المادة 191 من الاتفاقية "تصدر غرفة منازعات قاع البحار، عندما تطلب إليها الجمعية أو المجلس ذلك، آراء استشارية في المسائل القانونية التي تنشأ داخل نطاق أنشطتها، وتصدر هذه الآراء الاستشارية بصورة مستعجلة".

ويوجه الطلب إلى رئيس غرفة منازعات قاع البحار، ويجب أن يكون مكتوب ويحتوي على بيان دقيق للسؤال وأن ترافقه جميع الوثائق التي تلقي الضوء عليه، وتحال تلك الوثائق إلى الدائرة في نفس الوقت مع الطلب أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك. وجدير بالذكر أن الرأي الاستشاري لا يملك أي قوة إلزامية، سواء للجمعية أو لمجلس السلطة وتصدر تلك الآراء بصورة مستعجلة⁽¹⁾.

وفي تاريخ 6 مايو 2010 اعتمد مجلس السلطة الدولية لقاع البحار القرار بشأن تقديم رأي استشاري إلى غرفة منازعات قاع البحار بشأن المسائل التالية:

ما هي المسؤوليات والالتزامات القانونية للدول الأطراف في الاتفاقية فيما يتعلق برعاية الأنشطة في المنطقة وفقاً للاتفاقية، وخاصة الجزء الحادي عشر، واتفاقية 1994 المتعلقة بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982؟ ما هي التدابير الضرورية والتي يتعين على الدولة الراغبة اتخاذها من أجل الوفاء بمسؤولياتها بموجب الاتفاقية، خاصة المادة 139 والملحق الثالث واتفاقية 1994 ولقد تم إحالة طلب الرأي الاستشاري بموجب 11 مايو 2010 من الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار إلى رئيس غرفة منازعات قاع البحار وأصدرت الغرفة رأياً استشارياً في الأول من فبراير 2011².

ثالثاً: القواعد القانونية التي تطبقها الغرفة:

ويتضح من نص المادة 38 من النظام الأساسي للمحكمة أن القانون الذي تطبقه غرفة منازعات قاع البحار يتمثل في الآتي:

- القواعد المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
- قواعد القانون الدولي الأخرى غير المتنافية مع هذه الاتفاقية.
- مبادئ العدل والإنصاف، إذا اتفق أطراف النزاع على تطبيقها على النزاع.
- قواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها المعتمدة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

(1) د. نهى السيد مصطفى محمد، المحكمة الدولية لقانون البحار، المرجع السابق، ص 93.
2 - الموقع الرسمي للمحكمة الدولية لقانون البحار، تاريخ زيارة الموقع: الخميس 8 مايو 2025 الساعة 12 مساءً.

<https://www-itlos-org.translate.goog/en/main/cases/list-of-cases/case-no>

- أحكام العقود المتعلقة بالأنشطة في المنطقة في المسائل المتعلقة بتلك العقود⁽¹⁾.
وتكون قرارات غرفة منازعات قاع البحار قابلة للتنفيذ في أقاليم الدول الأطراف بنفس الطريقة التي تنفذ فيها أحكام أو أوامر أعلى محاكم الدولة الطرف التي يطلب التنفيذ في إقليمها.

رابعاً- إحالة النزاع:

غرفة منازعات قاع البحار هي الهيئة القضائية الرئيسية في نظام تسوية المنازعات المتعلقة بالأنشطة في المنطقة، فاختصاصها إلزامي ومع ذلك أجازت المادة 188 من الاتفاقية إحالة بعض المنازعات الداخلة في ولاية الغرفة، بناء على اتفاق الأطراف أو بناء على طلب أحدهم إلى غرفة خاصة في المحكمة الدولية لقانون البحار أو إلى غرفة مخصصة تابعة لغرفة منازعات قاع البحار، أو إلى التحكيم التجاري الملزم⁽²⁾.

وجدير بالذكر أن قرارات الغرفة تكون قابلة للتنفيذ في أقاليم الدول الأطراف بنفس الطريقة التي تنفذ فيها أحكام وأوامر أعلى محاكم الدولة الطرف التي يتطلب التنفيذ في إقليمها⁽³⁾.

المطلب الثاني

الغرف الدائمة الأخرى لتسوية النزاعات

الغرف الدائمة الأخرى التي أنشأتها المحكمة هي على التوالي؛ غرفة تسوية المنازعات المتعلقة بالبيئة البحرية، وغرفة تسوية المنازعات المتعلقة بالمصايد، وغرفة الإجراءات المختصرة، وأخيراً غرفة تسوية نزاعات تعيين الحدود ونفصلهم على النحو التالي:

أولاً- غرفة تسوية منازعات البيئة البحرية:

غرفة تسوية منازعات البيئة البحرية أنشأتها المحكمة الدولية لقانون البحار في جلستها المنعقدة في 14 فبراير 1997 وذلك استعمالاً للسلطة الممنوحة لها وفقاً للمادة 1/15 من نظامها الأساسي والتي تمكنها من إنشاء ما تراه ضرورياً من الغرف الخاصة الدائمة. وتتكون هذه الغرف من سبعة أعضاء يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات بواسطة المحكمة من بين قضاتها الواحد والعشرين، ومن الناحية العملية يقدم رئيس المحكمة بعد إجراء المشاورات اللازمة قائمة بأسماء القضاة المرشحين لعضوية الغرفة إلى المحكمة التي تعتمد هذه القائمة وفقاً لنظام توافق الآراء، ويشترط لصحة اجتماعاتها حضور خمسة أعضاء على

(1) Article 38, In addition to the provisions of article 293, the Chamber shall apply:

(a) the rules, regulations and procedures of the Authority adopted in accordance with this Convention; and

(b) the terms of contracts concerning activities in the Area in matters relating to those contracts

(2) د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي الجديد للبحار، المرجع السابق، ص 610.

(3) د. محمد صافي يوسف، المحكمة الدولية لقانون البحار، المرجع السابق، ص 74، 75.

الأقل، وإذا قل عدد الأعضاء عن خمسة يجب على المحكمة تعيين أعضاء جدد بحيث يصل العدد إلى خمسة أعضاء على الأقل⁽¹⁾.
وتفصل الغرفة في المنازعات التي تتصل بحماية وحفظ البيئة البحرية والمتعلقة بتفسير أو تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأي اتفاق آخر يمنح المحكمة اختصاص بنظر النزاع، وكذا الاتفاقيات الخاصة والاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها وفقا لنص المادة 237 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار⁽²⁾.

(1) د. محمد صافي يوسف، المحكمة الدولية لقانون البحار، المرجع السابق، ص 80.
(2) د. نهى السيد مصطفى محمد، المحكمة الدولية لقانون البحار، المرجع السابق، ص 82.

ثانياً- غرفة تسوية منازعات المصايد:

أنشأت المحكمة الدولية لقانون البحار غرفة تسوية المنازعات المتعلقة بالمصايد كغرفة خاصة، وذلك في جلستها المنعقدة في 14 فبراير 1997 وفقاً للمادة 1/15 من نظامها الأساسي.

تتكون هذه الغرفة من سبعة أعضاء يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات بذات الكيفية التي يختار بها أعضاء غرفة تسوية المنازعات المتعلقة بالبيئة البحرية، كما أن الغرفتين تتطابقان أيضاً في الأحكام الخاصة بالحد الأدنى من الأعضاء اللازم حضوره لصحة الاجتماعات والجلسات، وفي ضرورة مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند تشكيل الغرفة. و جدير بالذكر أن المحكمة حددت اختصاصات هذه الغرفة والمتمثل في تفسير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أو أي اتفاقية أخرى تمنح للمحكمة الاختصاص بشأن المنازعات المتعلقة بحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية والتي تتفق الأطراف على عرضها على هذه الغرفة، لذلك يتم اختيار أعضاء الغرفة مما يشهد لهم بالتميز في هذا المجال⁽¹⁾.

ثالثاً- غرفة الإجراءات المختصرة:

الغرض الرئيسي من إنشاء هذه الغرفة هو الرغبة في الإسراع في فصل القضايا المعروضة على المحكمة، وهو ما نصت عليه المادة 3/15 من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لقانون البحار⁽²⁾، بقيام المحكمة سنوياً بتشكيل غرفة تفصل في المنازعات التي تحال إليها وفقاً لإجراءات موجزة.

1- تشكيل الغرفة:

تتكون الغرفة من خمسة أعضاء يتم اختيارهم بواسطة المحكمة بناء على اقتراح من رئيسها من بين أعضاء المحكمة الواحد والعشرين⁽³⁾، على أن يكون من ضمنهم رئيس المحكمة ونائبه، ولا تكون اجتماعات الغرفة صحيحة إلا بحضور ثلاثة على الأقل⁽⁴⁾. ويجرى اختيار أعضاء غرفة الإجراءات المختصرة والعضوين البديلين كل عام في أسرع وقت ممكن بعد حلول الأول من شهر أكتوبر، ويبدأ الأعضاء في ممارسة عملهم مباشرة بعد اختيارهم وحتى 30 سبتمبر من العام التالي، ويستمر أعضاء الغرفة والعضوين الإحتياطيين، إذا بقوا أعضاء بالمحكمة بعد هذا التاريخ، في ممارسة عملهم بالغرفة حتى يتم اختيار من يحل محلهم⁽⁵⁾.

(1) د. نهى السيد مصطفى محمد، المحكمة الدولية لقانون البحار، المرجع السابق، ص 82.

(2) د. محمد عبدالله علي، د. زايد علي زايد الغواري، تنازع الاختصاص بين محكمة قانون البحار والمحاكم الدولية الأخرى، المرجع السابق، ص 11.

(3) **Jillaine Seymour**, The International Tribunal for the Law of the Sea, Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol. 13: Iss. 1, Article 1, p 21.

(4) د. محمد صافي يوسف، المحكمة الدولية لقانون البحار، المرجع السابق، ص 82.

(5) د. محمد صافي يوسف، المرجع السابق، ص 82.

2- اختصاص الغرفة:

يجوز لهذه الغرفة البت في الإجراءات الموجزة، إذا طلب أطراف النزاع ذلك، كما يجوز لها كذلك تحديد تدابير مؤقتة إذا لم تجلس المحكمة، أو إذا كان عدد الأعضاء المتاحين أقل من النصاب القانوني⁽¹⁾، وقد حدد النظام الأساسي نوعين من الاختصاص للغرفة أولهما الفصل في النزاع الموضوعي، والثاني الفصل في التدابير الوقائية وذلك على النحو الآتي:

أ- الفصل في موضوع النزاع:

تختص الغرفة بسماع الدعوى والفصل فيها إذا طلب أحد أطراف النزاع ذلك وقولا طلبه بالموافقة من الطرف الثاني خلال 15 يوم من تقديم الطلب. ونذكر العديد من الأمثلة التي تعرضت لها المحكمة وهي:

- **قضية سايغا "saiga"**: حيث طلبت سانت فينست وغرينادين أن تنتظر القضية أمام دائرة الإجراءات الموجزة ولكن لم تخطر غينيا المحكمة بالموافقة على الطلب وذلك في غضون المهلة الزمنية -الخمسة عشر يوما- وعلى ذلك لم تنتظر غرفة الإجراءات الموجزة القضية ونظرتها المحكمة بكامل هيئتها⁽²⁾.

قضية *The "Chaisiri Reefer 2" Case (Panama v. Yemen)*

- وهي السفينة البنمية المحتجزة من قبل السلطات اليمنية، حيث قدمت بنما طلبا إلى المحكمة الدولية لقانون البحار في 3 يوليو 2001 أن ينعقد الاختصاص لغرفة الإجراءات الموجزة للفصل في النزاع "الإفراج العاجل عن السفينة وطاقتها وشحناتها" ولكن لم توافق اليمن على أن ينعقد الاختصاص لغرفة الإجراءات الموجزة بنظر النزاع³.

- **قضية السفينة "Loisa"**: طلبت سانت فنسنت وغرينادين في طلبها المقدم للمحكمة بتاريخ 24 نوفمبر 2010/ انعقاد الاختصاص لغرفة الإجراءات الموجزة استنادا إلى المادة 3/15 من النظام الأساسي، وفي ذات اليوم طلب مسجل المحكمة من أسبانيا أن تبدي رأيها في طلب سانت فانسن وجرينادين بشأن انعقاد الاختصاص لغرفة الإجراءات الموجزة، وفي رسالة مؤرخة في 26 نوفمبر 2010 أبلغت أسبانيا المحكمة رفضها طلب سانت فانسنت وجزر غرينادين انعقاد الاختصاص لغرفة

(1) مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص 351.

(2) Michael Wood, The international tribunal for the law of the sea and general international law, The international journal of marine and coastal law, vol 22, no 3 © koninklijke brill nv, 2007, P 355 .

³ - للمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر : الموقع الرسمي للمحكمة الدولية لقانون البحار <https://www-itlos-org.translate.goog/en/main/cases/list-of-cases/case-no-> تاريخ زيارة الموقع الخميس 8-5-2025 الساعة 1 ظهرا .

الإجراءات الموجزة فانعقاد الاختصاص للمحكمة بكامل هيئتها وفقا لنص المادة 13/
3 من النظام الأساسي للمحكمة.

ب- التدابير المؤقتة:

تفرض الدائرة التدابير المؤقتة إذا لم تكن المحكمة في دور الانعقاد أو إذا كان عدد الأعضاء اللازم لاكتمال النصاب غير كافي.

ويكون للمحكمة بكامل هيئتها أن تنظر التدابير المفروضة من قبل الغرفة ولها الحق في مراجعتها وتنقيحها ولكن يتطلب ذلك أن يتقدم أحد أطراف النزاع خلال خمسة عشر يوما من صدور الأمر من الغرفة بطلب للمحكمة لإعادة النظر في تلك التدابير، وقد تكون غرفة الإجراءات الموجزة سميت بهذا الاسم لكونها تتعامل مع النزاعات التي لا تتطلب تفسير مفصل للقانون أو بحث لأمر معقدة⁽¹⁾.

رابعاً- غرفة تسوية منازعات تعيين الحدود البحرية:

أنشأت المحكمة غرفة تسوية منازعات الحدود البحرية في 16 مارس 2007، بموجب السلطة المخولة إليها وفقا للمادة 15 / 1 من النظام الأساسي، وتتكون الغرفة من عشرة قضاة، والحد الأدنى لاكتمال نصاب نظر الدعوى أمام الغرفة هو ستة أعضاء، ومدة عملها هي ثلاث سنوات بدأت الأولى منها في أكتوبر 2008 وتنتهي في 30 سبتمبر 2011. والغرفة متاحة لمعالجة النزاعات بشأن تعيين الحدود البحرية والتي اتفق الأطراف على إحالتها إليها من أجل تفسير أو تطبيق أي حكم من أحكام (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أي اتفاق آخر يمنح المحكمة الاختصاص)⁽²⁾.

(1) د. نهى السيد مصطفى محمد، المحكمة الدولية لقانون البحار، المرجع السابق، ص 86.

(2) د. نهى السيد مصطفى محمد، المحكمة الدولية لقانون البحار، المرجع السابق، ص 97.

الخاتمة

لا شك أن إنشاء غرف تابعة للمحكمة يعتبر أمرا ذات فوائد متعددة حيث منح المتنازعين ميزة تسوية نزاعهم بواسطة أكثر القضاة تخصصا في موضوع النزاع، ومنحهم أحيانا ميزة المشاركة في اختيار قضاة الغرفة، وذلك علاوة على أن تشكيل الغرفة من عدد محدود من القضاة من شأنه المساهمة في سرعة الفصل في النزاع، وبناء عليه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تفصلهم على النحو الآتي:

أولا - النتائج:

- 1- اقتصر لغات عمل المحكمة الدولية لقانون البحار على اللغتين الفرنسية والانجليزية.
- 2- يتوقف تنفيذ الأحكام الصادرة من المحكمة على إرادة الأطراف المتنازعة وحسن نواياهم، الأمر الذي قد يتسبب في عدم تنفيذ الأحكام الصادرة من الغرف أو المحكمة، ويصبح ما بذله القضاة من جهود هباء منثورا.
- 3- أولى النظام الأساسي للمحكمة الدولية لقانون البحار الاختصاص الاستشاري لغرفة منازعات قاع البحار.

ثانيا- التوصيات:

- 1- توسيع اللغات المستعملة في المحكمة لتشمل اللغة العربية وبقية اللغات الرسمية المعتمدة لدى الأمم المتحدة، وعدم اقتصارها على اللغة الفرنسية والانجليزية فقط.
- 2- إنشاء سلطة دولية مهمتها السهر على تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة، وتزويدها بصلاحيات توقيع الجزاء على كل طرف يرفض أو يمتنع عن تنفيذ الحكم الصادر بشأنه دون استثناء.
- 3- تعديل النظام الأساسي للمحكمة الدولية لقانون البحار في مجال الاختصاص الاستشاري، وذلك بتوسيع اختصاص المحكمة ليشمل الاختصاص الاستشاري وعدم اقتصاره على غرفة منازعات قاع البحار.

المراجع

الكتب:

- د. أحمد أبو الوفاء، القانون الدولي للبحار (على ضوء المحاكم الدولية و الوطنية وسلوك الدول واتفاقية 1982)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- د. الخير قشي، غرف محكمة العدل الدولية ومدى ملائمتها كبديل مؤقت لمحكمة العدل الدولية، دار النهضة العربية، 1999.
- د. حسين بن عطية الزهراني، تطور أنظمة المناطق البحرية للمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والإقتصاد بالرياض، 2013.
- د. حسني موسى محمود رضوان، القانون الدولي للبحار، دار الفكر والقانون، المنصورة.
- د. حسين حنفي عمر، الحكم القضائي الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 1997.
- د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي الجديد للبحار، دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، دار النهضة العربية، 1989.
- د. عبدالعال الديبيري، الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016.
- د. عبدالكريم عوض خليفة، القانون الدولي للبحار، دار الجامعة الجديدة، 2013.
- د. محمد سامي عبدالحميد، محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، 2002.
- د. محمد صافي يوسف، المحكمة الدولية لقانون البحار، دار النهضة العربية، 2003.
- د. محمد طلعت الغنيمي، القانون الدولي البحري في أبعاده الجديدة، منشأة المعارف، 1975.
- د. مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.
- د. نهى السيد مصطفى محمد، المحكمة الدولية لقانون البحار، رسالة دكتوراة، جامعة المنصورة، 2013.
- الدوريات:**
- د. محمد عبدالله علي، د. زايد علي زايد الغواري، تنازع الاختصاص بين محكمة قانون البحار والمحاكم الدولية الأخرى، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة، المجلد 14، العدد 87، مارس 2024.
- د. هاشمي حسن، الإطار القانوني للمحكمة الدولية لقانون البحار، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 16، 2017.
- د. حازم محمد عتلم، القانون الدولي الجديد للبحار والجزر العربية للبحر الأحمر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 1 و 2، السنة 22، 1990.

المراجع الأجنبية:

- **Michael Wood**, The international tribunal for the law of the sea and general international law, The international journal of marine and coastal law, vol 22, no 3 © koninklijke brill nv, 2007.
- **Jillaine Seymour**, The International Tribunal for the Law of the Sea, Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol. 13: Iss. 1, Article 1.

المواقع الرسمية :

الموقع الرسمي للمحكمة الدولية لقانون البحار

[/https://www.itlos.org/en/main/resources](https://www.itlos.org/en/main/resources)